ليتر مازوت «السوداء» يصل حتى ١٥ ألف ليرة

عضو مكتب تنفيذي في ريف دمشق لـ«الوطن»: نسبة التوزيع وصلت ٣١ بالمئة ويومياً نوزع حتى ٦ طلبات

محمد منار حميجو

مع بدء دخول فصل الشتاء تبدأ الكثير من الأسر السورية رحلة البحث عن وسائل التدفئة من مازوت وحتى حطب الذي دخل في السنوات الأخيرة على قائمة الأسرة السورية بديلاً من مازوت التدفئة الذي بلغ سعر الليتر منه في السوق السوداء بين ١٤ إلى ١٥ ألف ليرة في دمشق وريفها حسب ما أكده بعض المواطنين.

ومع ارتفاع سعر مازوت التدفئة في السوق السوداء، مازال هناك أمل عند الكثير من الأسر السورية أن تصل رسالة المازوت على الرغم أنها ٥٠ ليتراً والتي لا تكفي حتى مدة شهر كما يروي بعض المواطنين لكن أن «تأتي متأخرة خير من لا تأتي»، وخصوصاً أن أضرار التدفئة في الحطب وخصوصاً في المنازل المغلقة كبيرة ومن الممكن أن تؤدي إلى الكثير من الأمراض الصدرية، إضافة إلى الأضرار التي تلحق بالأطفال.

عضو المكتب التنفيذي لقطاع المحروقات والتجارة الداخلية في ريف دمشق عمران سلاخو كشف أن نسبة التوزيع في ريف دمشق من مازوت التدفئة بلغت نحو ٣١ بالمئة أي إنه تم توزيع مازوت التدفئة من يوم ٣ من الشهر التاسع الماضي وذلك من المناطق الأكثر برودة وأنه خلال الانتهاء من المناطق الباردة ومن المتوقع أن يكون قريباً فإنه سوف يتم الانتقال إلى المناطق الدافئة على الرغم أنه جرى التوزيع في بعض هذه المناطق على التوازي.

سلاخو اعتبر أن انتهاء مدة التوزيع مرتبط بموضوع التوريدات ولذلك فإنه لا فترة محددة وبالتالي كلما زادت التوريدات كانت هناك سرعة في التوزيع باعتبار أن الكميات التي تردنا توزع على المواطنين، متوقعاً أنه خلال الشهرين القادمين من الممكن أن يصل التوزيع على ٥٣٠ ألف بطاقة.

وكشف عن ورود شكاوى من بعض المواطنين عن موزعين مازوت أقدموا على نقص الكيل أثناء التعبئة أي إن بعض الموزعين يعبئون للمواطنين أقل من الكمية المخصصة لهم، مؤكداً أن هذه الشكاوى تم تحويلها إلى مديرية التجارة الداخلية لا تأخذ الإجراءات القانونية باعتبار أن هذا الموضوع يتم تحويله إلى القضاء.

وقال سلاخو: تزودنا أسبوعياً مديرية التجارة الداخلية بضبوط متعلقة بضبط أشخاص يبيعون مادة المحروقات في السوق السوداء من دون أن يحدد عدد الضبوط التي ترد أسبوعياً من التموين، لافتاً إلى أنه يتم تحويل من يتم ضبطه ببيع المادة في السوق السوداء إلى القضاء بعد تنظيم الضبط بحقه واتخاذ الإجراءات القانونية وفق المرسوم التشريعي رقم ٨.

> ربما يحصل أصحاب ٥٣٠ ألف بطاقة على خمسين ليتراً خلال شهرين من أصل ٧٥٠ ألف بطاقة

أهالي حمص يشتكون تأخر رسائل الغاز إلى ٨٠ يوماً

داغستاني لـ«الوطن»: الإنتاج مرتبط بالتوريدات.. وزيادة المخصصات ستقلص المدة إلى ٦٠ يوماً مع نهاية الشهر

حمص - نبال إبراهيم

وردت عدة شكاوى من أهالي محافظة حمص (مدينة وريف) لـ«الوطن» تتحدث بمجملها عن تأخر وصول رسائل استلام مخصصاتهم من أسطوانات الغاز إلى ما يزيد على ٨٠ يوماً متتالياً، وذلك بعد أن كانت مدة الرسالة لا تتعدى ٦٠ إلى ٦٥ يوماً منذ نحو الشهرين.

من جانبه عزا عضو المكتب التنفيذي لقطاع التجارة الداخلية وحماية المستهلك في مجلس محافظة حمص عمار داغستاني لـ«الوطن» السبب وراء تأخر وصول رسائل استلام أسطوانة الغاز للمستفيدين في الآونة الأخيرة إلى انخفاض كمية التوريدات، إضافة إلى حدوث بعض الأعطال في وحدة تعبئة الغاز بمصفاة حمص منذ أكثر من شهر، موضحاً أن فترة استلام المواطنين لأسطوانة الغاز المنزلي مرتبطة في هذا الوقت بالتوريدات التي انخفضت في الفترة السابقة إلى نحو ٧٠ طناً يومياً، بالإضافة إلى عمليات الصيانة التي طرأت على وحدة التعبئة في شركة مصفاة حمص والتي أثرت بشكل مباشر على الإنتاج الذي انخفض حينها إلى نحو ٣ آلاف أسطوانة يومياً.

وأكد داغستاني إعادة زيادة كميات الإنتاج اليومية تدريجياً لتصل إلى نحو ٧٥٠٠ أسطوانة بعد انتهاء أعمال الصيانة وإصلاح الأعطال في وحدة تعبئة الغاز، بالتزامن مع ارتفاع كمية التوريدات لتصل إلى نحو ١٠٠ طن يومياً خلال الأيام الماضية، مشيراً إلى أن الإنتاج الحالي وصل إلى نحو ٩ آلاف أسطوانة غاز يومياً، ما أثر بشكل إيجابي على عمليات التوزيع على المستفيدين عبر البطاقة الإلكترونية وساهم بتقليص مدة الانتظار إلى ما بين ٧٠ إلى ٧٥ يوماً.

وأشار إلى أن استمرار تحسن التوريدات والإنتاج اليومي سيؤدي حتماً إلى تخفيض مدة وصول الرسائل شيئاً فشيئاً، متوقعاً أن يتم تقليص المدة إلى ما دون ٦٠ يوماً مع نهاية الشهر الحالي وانتهاء الدورة الحالية، مؤكداً أن الأمر مرتبط بالتوريدات بشكل مباشر.

ولفت داغستاني إلى أن عمليات إصلاح وصيانة صمامات أسطوانات الغاز واستبدالها تتم بشكل يومي، بحيث يتم يومياً استبدال نحو ٣٠٠ صمام.

وحول شكاوى عدد من معتمدي توزيع الغاز بالمحافظة حول تحكم متعهد نقل الغاز المرتبط بأجور النقل وزيادة أجره في كل دفعة وتضاعفها من ألف إلى ألفي ليرة سورية لكل أسطوانة غاز دون مبرر لذلك، قال داغستاني: إن لجنة المحروقات في المحافظة حددت مبلغ أجور النقل ونسبة المتعهد، لافتاً إلى أنه بإمكان معتمد توزيع الغاز لتغيير الناقل أو استخدام آليته في حال كان لديه، داعياً أصحاب مراكز التوزيع عند طلب أي سائق سيارة زيادة بالأجور إلى تقديم شكوى نظامية بحقه وسيتم التعامل معها مباشرة واتخاذ الإجراءات القانونية بحقه، منوهاً إلى أنه يتم تزويد كل السيارات التي تقوم بنقل مادة الغاز بمادة المازوت المدعوم ولم يطرأ أي تعديل على السعر.

وأضاف داغستاني: هناك مقترح ودراسة تم رفعها إلى اللجنة الاقتصادية يتضمن السماح للمكاتب التنفيذية في المحافظات بتحديد سعر الأسطوانة وتحديد أجور الناقل وهامش الربح لمركز التوزيع كل على حدة بشكل مناسب ومنطقي، مشيراً إلى أن نسبة ٣ بالمئة التي يحصل عليها مركز التوزيع غير كافية وهي معتمدة وفق قانون قديم لا يتلاءم مع الواقع الحالي ولاسيما لو تم احتساب ما يتكلفه المركز من أجور محل وعمال ورسوم مصرفية وغيرها.

> دراسة في اللجنة الاقتصادية تسمح للمحافظة تحديد سعر أسطوانة الغاز وأجور الناقل وهامش ربح المعتمد

بعد حملة تشكيك بنزاهة توزيع المساعدات

مدير إغاثة اللاذقية لـ«الوطن»: وزعنا ٤٢ مليار ليرة حتى الآن وبلغ عدد الأسر المتضررة ٩٣ ألف أسرة

اللاذقية - عبير محمود

يشكك مواطنون متضررون من الزلزال في محافظة اللاذقية بطريقة وصول المساعدات الغذائية والإغاثية إلى مستحقيها بسبب تفاوت عملية التوزيع في ظل الحاجة الماسة للإغاثة وسط الظروف المعيشية الصعبة.

وبعد نحو ٩ أشهر على الكارثة، يرى متضررون أن المساعدات التي وصلت إلى المحافظة سواء براً أم بحراً أم جواً، كافية لتغطية احتياجات الكثير من العائلات المتضررة خاصة ممن فقدوا كل ما يملكون بسبب تهدم منازلهم بالكامل واضطرارهم للعيش بمنازل مؤجرة أو عند أقارب لهم دون أن تصلهم مساعدات دورية كافية لسد النقص المعيشي لهم.

رئيس غرفة عمليات الإغاثة في محافظة اللاذقية بشار نديم أسد أكد لـ«الوطن»، أن تقديم المساعدات للمتضررين مستمر وفق قاعدة البيانات، وتم تقديم مساعدات نقدية عن طريق المنظمات لأكثر من ١٢٠٩٤ عائلة بقيمة تتجاوز ٤٢,٣ مليار ليرة سورية حتى تاريخه.

وفيما يخص توزيع السلل الغذائية، ذكر أسد أن التوزيع حالياً من مؤسسة العرين الإنسانية ويتم التنسيق مع المؤسسة السورية للتجارة لتحضير ٩٠٠٠ سلة غذائية مبدئياً للتوزيع على أسر الشهداء وجرحى الحرب الذين تم استبعادهم من المنظمات بناء على برنامج VNR.

وأضاف رئيس غرفة العمليات: إنه تم تقديم سلل غذائية وإغاثية لـ ١٣٥ عائلة متضررة من الحرائق الأخيرة، وتقديم ١٥٠٠ سلة غذائية عن طريق جمعيات أهلية للمتضررين وجرحى الحرب.

وأردف أسد أنه سيتم تعويض لجان السلامة بمبلغ مليار ليرة سورية من الموازنة المستقلة، إضافة للبدء بتعويض هذه اللجان بصرف تعويضات من UNDP، وغرفة العمليات وافقت على تقديم معونة غذائية وإغاثية إلى ٣٩٠ مهندساً من خلال قوائم تم تزويد الغرفة بها من قبل نقابة المهندسين، منوهاً بأن لجان السلامة قامت بالكشف على ٧٠ بالمئة من الأبنية التي تحتاج إلى كشف سواء كانت بحاجة إلى تدعيم أم إلى هدم، وعددها ١٣٥٠٠ بناء.

وحسب تقرير غرفة عمليات الإغاثة في المحافظة، تم التأكيد على العمل انطلاقاً من الأولويات التي تم تحديدها في المرحلة الماضية وهي تتمثل بإغلاق جميع مراكز الإيواء مع تعويض القاطنين فيها بمبالغ مادية، والانتهاء من عملية التدقيق والكشف على منازل القاطنين ضمن مراكز الإيواء المؤقتة من خلال لجان الكشف المشكلة لهذا الخصوص وتحديد الأسر المتضررة الحقيقية وإغلاق جميع مراكز الإيواء من خلال تأمين القاطنين فيها.

وأشار التقرير – الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه – إلى الاستمرار بتنفيذ برنامج المساعدات النقدية مع المنظمات الدولية والأممية للأسر المتضررة بناء على نتائج عمل لجان السلامة العامة.

ووفقاً للتقرير فإنه تم بناء قاعدة بيانات الأسر المتضررة بناء على نتائج لجان السلامة العامة، وبلغ عدد الأسر المتضررة ١٩٣٤٨٨ أسرة متضررة من الزلزال وهي مجموع الأسر للأبنية المهدمة والتي تم الكشف عليها والأبنية الآيلة للسقوط والمتصدعة وهي بحاجة إلى تدعيم وإخلاء الأبنية التي تحتاج إلى ترميم والأسر القاطنة في مراكز الإيواء والبيانات الواردة من الوحدات الإدارية والمخاتير التي تم الوصول إليها حتى تاريخه.

وسطي المعاملات بدمشق ٣٥٠٠ وثيقة يومياً

هذه أهم الوثائق التي يطلبها السوريون «سجل مدني- لا حكم عليه- غير موظف- وعقود الإيجار»

فادي بك الشريف

كشفت إحصائيات مراكز خدمة المواطن في محافظة دمشق عن تقديم قرابة ٦٧٥ ألف خدمة منذ بداية العام الجاري وحتى نهاية أيلول وذلك في ١٦ مركزاً منتشراً في مختلف المناطق.

وبموجب تقرير للمديرية، توزعت الخدمات على نحو ٣٨٠ ألف وثيقة سجل مدني، وحوالي ٨٥ ألف وثيقة سجل عدلي و٥٦ ألف وثيقة غير موظف، إضافة إلى ٧٢ ألف وثيقة تصديق الوثائق من وزارة الخارجية والمغتربين، وأكثر من ٣١ ألف بيان سجل مؤقت، وحوالي ٢٣ ألف عقد تسجيل عقود الإيجار السكنية، وحوالي ١١ ألف وثيقة مصالح عقارية.

كما شملت الخدمات تقديم أكثر من ٨ آلاف وثيقة لبيانات التنظيم والتخطيط العمراني، و١١٦٥ معاملة ترخيص إداري، إضافة إلى المعاملات المقدمة عبر البوابة الإلكترونية التي تسلم لطالبي الخدمة إما في مركز خدمة المواطن المحدد من قبلهم أو عبر المؤسسة السورية للبريد إلى العنوان الذي يختارونه بدمشق وغيرها من المعاملات.

وحسب الأرقام فإن وسطي المعاملات المقدمة يومياً يصل إلى ٣٥٠٠ وذلك خلال الربع الثالث من العام الجاري، في حين بلغ وسطي المعاملات الشهرية ٧٥ ألف معاملة. في حين تعتبر (خدمات السجل المدني- السجل العدلي- عقود الإيجار) هي المعاملات الأكثر طلباً بالمراكز.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكدت مديرة المراكز في محافظة دمشق ريم العبدو أنه تمت إضافة «القيمة الرائجة» كخدمة جديدة في مراكز الخدمة بالتنسيق مع هيئة الضرائب والرسوم، مؤكدة إدراج معاملات بعض مديريات محافظة دمشق ومعاملات لمصلحة جهات خارج المحافظة كخدمات وزارة النقل، إضافة لدراسة توسيع الخدمات الإلكترونية.

وأشارت العبدو إلى أنه يتم العمل حالياً على تنفيذ مركز خدمة المواطن في العباسيين (ساحة العباسيين)، وإعادة تأهيل مركز خدمة المواطن في القابون، ودراسة توسعة كل من مركزي خدمة المواطن في دمر البلد والمزة، ذاكرة أن عدد المراكز في محافظة دمشق يقدر بـ١٦ مركزا تشمل المركز القديمة- المزة- دمر البلد- الشام الجديدة- الرسوم ٦٦- المهاجرين- برزة- القنوات- مكتب الدفن- الميدان- جنود الأسد- السجل المؤقت- بهو المالية- الخدمات الإلكترونية.

وعن الكهرباء والإنترنت، قالت العبدو: يستمر العمل في مراكز خدمة المواطن رغم انقطاع التيار الكهربائي لاعتمادها على المولدات الكهربائية بكل مراكز خدمة المواطن وعلى أنظمة الطاقة البديلة، مضيفة: توجد منظومة طاقة شمسية بالمراكز التالية: المزة- الميدان – القنوات- دمر البلد منذ عام ٢٠٢١.

ونوهت إلى أنه يتم العمل على تزويد مراكز أخرى بالطاقة البديلة وهي مركز الشام الجديدة- مركز المهاجرين- برزة- مركز كفرسوسة، مؤكدة أنه عند حدوث أي عطل فني وتوقف للشبكة تتم المعالجة بالتنسيق مع الاتصالات والمقاسم وأحياناً يتم استخدام خطوط 3G بديل إلى حين المعالجة.

وفيما يخص المعوقات التي تواجهها المديرية، أشارت إلى وجود اهتلاك بالتجهيزات بسبب ضغط الاستخدام وقدمها منذ افتتاح المراكز، وبالتالي باتت الحاجة ماسة لاستبدالها بتجهيزات جديدة، إضافة لصعوبة تأمين الصيانات اللازمة وقطع التبديل.

ولفتت العبدو إلى أنه يتم تقديم الخدمات بمراكز خدمة المواطن بموجب تعليمات الجهات الأساسية صاحبة الخدمة (إدارة الأمن الجنائي- الشؤون المدنية- السجل العام للعاملين في الدولة) والأنظمة الخاصة بخدمات المحافظة، حيث تقدم المعاملات لصاحب العلاقة أو الوكلاء بموجب وكالة قانونية تخوله الحصول على الخدمة.

يشار إلى أن خطة المديرية في إحداث مراكز جديدة تراعي التوزع الجغرافي لكل مناطق المدينة مع العمل على تطويرها وتوسيعها للخدمات المقدمة للمواطنين للتبسيط من إجراءات المواطنين وتسهيل أمورهم وتسريع إنجاز معاملاتهم وتوفير الوقت والجهد عليهم.